

محررة للبح

للمناقصة العامة رقم (١)
للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦
بشأن
توريد احتياجات الخامات اللازمة
لقسم السباكة

التأمين المؤقت : (١٠٠٠ جنيه)
ثمن الكراسة : (٣٥٧,٨٦ جنيه)

• العملية قابلة للتجزئة

(ثمن الكراسة : شاملاً ضريبة القيمة المضافة . خمسة جنيهات صندوق إعاقة . خمسة جنيهات حقوق مسنين
خمس جنيهات طابع شهيد . ٢ جنيهات تنمية موارد) .

فتح المظاريف الفنية : يوم الأحد الموافق ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٥
الساعة : الثانية عشر ظهراً

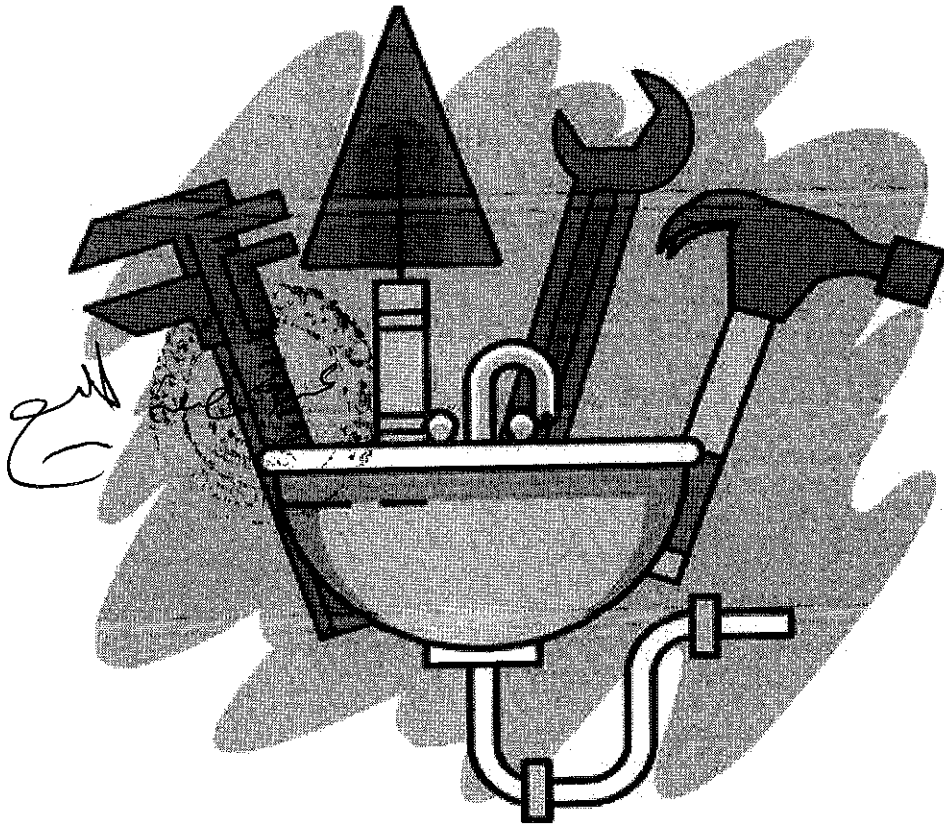
التوقيع والختم

إيصال توريد رقم

تتعد جميع الجلسات بالإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بمقرها بالدور العاشر بالجهاز
المركزي للتعينة العامة والاحصاء الكائن بطريق صلاح سالم امام عمارات العبور

مراجعة للبع
كراسة الشروط والمواصفات

للمناقصة العامة رقم (١)
للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦
بشأن
توريد احتياجات الخامات اللازمة
لقسم السباكة



مقدمة

• تهدف هذه الكراسة الى دعوة الشركات المتخصصة في المجال لتوفير الاحتياجات المطلوبة ذات جودة عالية وبأفضل قيمة مالية ولذلك يدعو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الشركات المتخصصة الى تقديم عطاءاتها طبقا للمواصفات الفنية المذكورة بكراسة الشروط والمواصفات مع التقيد بكافة الشروط المحددة بها.

• يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء باتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان تحقيق معايير ومبادئ تكافؤ الفرص وتعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة والمساواة في المنافسة بين المتقدمين في المعاملة وعدم التحيز لاي منهم او التمييز بينهم، وأيضا تعزيز الانفاق الحكومي من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية.

• تخضع هذه العملية لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الخاص بالتعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية.

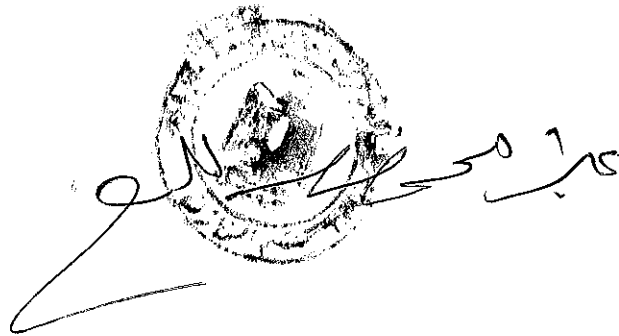
• يرجى من الشركات المحلية المتقدمة التوجه للهيئة العامة للتنمية الصناعية بطلب حساب نسبة المكون الصناعي لمنتجاتها موضوع العمليه تنفيذاً للقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية.

• تشجيعاً للصناعات المحلية والمنتج المحلي يكون الشراء من المنتج المحلي وفي حالة عدم تقدم أي عروض من الإنتاج المحلي أو تقدم عروض من الإنتاج المحلي غير مطابقة للشروط والمواصفات مما يعني عدم توافر المطلوب من الإنتاج المحلي في الوقت الحالي سيتم قبول الإنتاج المستورد.

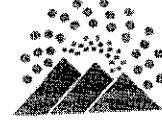
✓ على الشركات المنافسة أن تقوم بتسجيل بياناتها على موقع بوابة المشتريات الحكومية

وعنوانها:

www.etenders.gov.eg



الله ولي التوفيق،،،



الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء
CAPMAS

معلومات هامة

الرقم التاميني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

رقم (٧٣٨١٨)

(مكتب تأمينات عين شمس)

العنوان / عين شمس - احمد عصمت


رقم التسجيل الضريبي للجهاز: ٤٣٢-٦٨٤-١٠٠

الكود المؤسسي للجهاز : ١١٠٠٠٣٠١

عنوان المبنى الرئيسي للجهاز : ٣ طريق صلاح سالم

مدينة نصر

للـ



(العطاء الفني)

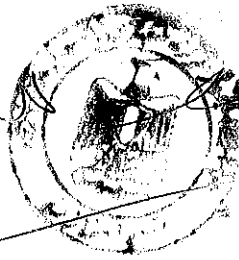
للمناقصة العامة رقم (١)

للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن

توريد احتياجات الخامات اللازمة

لقسم السباكة

عبد الله محمد


العتاء الفني

المناقصة العامة رقم (١) لسنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦

بشأن توريد احتياجات خامات اللازمة لقسم السبابة

م	اسم الصنف	الوحدة	الكمية	ماركه	جهة الصنع
١	أكره خلاط مشرشر جاكور او جولد او ما يماثلها	بالعدد	٢٠٠		
٢	قلب خلاط ٢/١ بوصة جولد أو إيطالي أو ما يماثلها	بالعدد	٢٠٠		
٣	قلب خلاط ٣,٥ لينيه جولد أو إيطالي أو ما يماثلها	بالعدد	١٠٠		
٤	محبس زاوية ٢/١ بوصة نحاس	بالعدد	١٠٠		
٥	سيفون ١,٥ بوصة	بالعدد	١٠٠		
٦	حنفية بلية ٢/١ بوصة تركي أو إيطالي أو ما يماثلها	بالعدد	١٠٠		
٧	جلبة ٢/١ * ٢/١ بوصة نحاس	بالعدد	٤٠		
٨	سدلي بلاستيك	بالعدد	٢٠		
	الاجمالي				

- يلزم تقديم عينات في البنود المذكورة وسيتم رفض البند الغير مقدم عينه ويتم الاخذ بالعيينة في حاله البت الفني بين الشركات.

- يجب ان تكون الأدوات من ماركات معتمده ومشهود لها بالكفاءة وتم توردها لجهات حكومية مماثله.

- مده التوريد : ٣٠ يوم من تاريخ استلام امر التوريد.

- العملية قابله للتجزئة.

- يتم التوريد لمخازن الجهاز بحد أقصى ٣٠ يوم من استلام امر التوريد .

- شروط الدفع : تحويل بنكي وذلك بعد الفحص والاستلام بموجب فاتورة المقدمة من الشركة

مرفقا بها شهادة التأمينات الاجتماعية وشهادة القوى العاملة .

عليه
للشركة

((أوراق هامة يجب علي الشركة ضرورة توافرها)))

- ١ - شهادة من البنك معتمدة ومختومة برقم حساب الشركة طرفهم وأسم البنك والفرع الذي سيتم صرف مستحقات الشركة عليه .
- ٢ - صورة واضحة من البطاقة الضريبية سارية و مرفق بها اخر إقرار ضريبي .
- ٣ - صورة واضحة من شهادة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة وفي حالة عدم وصول الشركة لحد التسجيل تقدم إقرار معتمد ومختوم من جانبها بعدم خضوعها لضريبة القيمة المضافة .
- ٤ - يلزم ان تكون الشركة المتقدمة مسجلة بمنظومة الفاتورة الالكترونية تطبيقا للمادة رقم (٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبة الموحد ، وان تقدم شهادة مصلحة الضرائب الدالة علي ذلك .
- ٥ - صورة واضحة من السجل التجاري ساري .
- ٦ - شهادة بخضوع الشركة لنظام الدفعات المقدمة لدي مصلحة الضرائب المصرية (ان وجدت) .


عبد المحسن محمد

تعليمات وضوابط عامة

يجوز لأصحاب الشركات المتقدمة ان يحضروا جلسة فتح المظاريف الفنية والمالية - كما يجوز أن يحضر مندوب مفوض من الشركة بموجب تفويض ويخوله كافة الصلاحيات.

❖ طابع الشهيد:

١- يلزم الصاق طابع الشهيد علي غلاف كراسة الشروط والمواصفات تنفيذاً لقرار السيد وزير المالية بهذا الشأن ولن يتم قبول العطاء في حالة عدم وضع الطابع المذكور.

❖ التأمين المؤقت:

٢- يجب ان يكون العطاء الفني مصحوباً بالتأمين المؤقت ولا تقبل العطاءات الغير مصحوبة به وذلك بإحدى الصور الآتية:

٣- الدفع والتحصيل عن طريق منظومة الدفع الالكتروني

٤- بموجب خطاب ضمان بنكي صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة غير مقترن بأي شرط أو قيد على أن يكون ساري لمدة ثلاثون يوماً بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاء.

٥- خصما من مستحقاته الصالحة للصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة الإدارية في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية.

((طبقاً لنص المادة (٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة والمعدلة بقرار وزير المالية رقم (٢٨) لعام ٢٠٢٠)).

❖ التأمين النهائي:

علي صاحب العطاء الفائز أن يؤدي التأمين النهائي الي الجهة المتعاقدة (المستفيدة) خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لا خطارة بقبول عطاءه - بما يساوي (٥%) من قيمة أمر التوريد وذلك بإحدى الصور التالية:

١- الدفع والتحصيل عن طريق منظومة الدفع الالكتروني

٢- بموجب خطاب ضمان بنكي صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة غير مقترن بأي شرط أو قيد.

✓ خصما من مستحقاته الصالحة للصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة الإدارية أو غيرها وفي الوقت المحدد للسداد.

✓ سيتم الاحتفاظ بالتأمين النهائي لحين الانتهاء من كافة الالتزامات الخاصة بالتعاقد.

✓ في حالة عدم أدائه في المهلة المحددة جاز للجهة المتعاقدة بموجب اخطار بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الالكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ودون الحاجة لاتخاذ أي إجراء اخر ، وإلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطاءه بحسب ترتيب أولوياتها ، ويصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حق الجهة الإدارية ، كما يكون لها أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها اذا تبين أنه المتسبب فيها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب هذا العطاء ، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ الي خصمها من مستحقاته لدي أي جهة أداريه أخرى ، أيا كان سبب

الا مستحقاق ، وذلك كله مع عدم الاخلال بحقوقها في الرجوع عليه قضائيا بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق
بأى طريق الإداري .

❖ استرداد العينات المقدمة:

في حالة تقدم المورد بعينات للأصناف محل التعاقد يحق له استردادها خلال ٦٠ يوما من قبول عطاؤه او رفضه.

❖ مدة سريان العطاءات:

مدة سريان العطاءات ٩٠ يوم (تسعون يوما) من تاريخ فتح المظاريف الفنية، ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير
جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن موعد استلامه بمعرفة الجهاز وحتى
نهاية مدة سريان العطاء ولا يحق لمقدم العطاء تغيير أيه شروط فنية أو مالية بعد تقديم العطاء أو بعد جلسة
فتح المظاريف الفنية .

❖ اللغة المتبعة وضوابطها

اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في تقديم العطاءات والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع
الطرح والتعاقد، وفي حالة تقديم مستند أو أوراق بأي لغة أخرى يتعين ترجمته الى اللغة العربية عن طريق
مقدم العطاء من مكتب معتمد ويعتبر النص العربي هو المعول عليه في حالة الاختلاف أو الالتباس في
المضمون.

يعتبر مقدم العطاء موافقا على كافة شروط ومواصفات وأحكام العملية من خلال مشاركته في عملية تقديم
العروض ويحق للجهاز استبعاد العرض المخالف لذلك.

❖ كراسة الشروط والمواصفات للشركات المتقدمة:

ترفق الشركة المتقدمة النسخة الاصلية من كراسة الشروط والمواصفات موقعة ومختومة ويعتبر ذلك قبولا
من الشركة بكل ما ورد فيها وتعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزءا لا يتجزأ من العقد الذي سيوقع بين
الجهة المتعاقدة وبين الشركة التي سيسند اليها التوريد / تنفيذ الأعمال ولا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب
ما تدونه الشركة المتقدمة من اشتراطات.

❖ حظر تعديل العطاء:

لا يعتد بأي عطاء يتم التعديل فيه بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية ويحظر التعديل في
أسعار العطاءات المقدمة بعد هذا الموعد ويسري هذا الحظر على صاحب العطاء الفائز.

❖ التنازل عن العقد:

لا يجوز للمتعاقد النزول عن العقد او عن المبالغ المستحقة له كلها او بعضها، ومع ذلك يجوز ان يتنازل عن
تلك المبالغ لاحد البنوك او الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر
العربية ويكتفي في هذه الحالة بتصديق البنك او الشركة دون الاخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ العقد كما
لا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للجهة الإدارية قبله من حقوق.

❖ سحب العطاء:

إذا قام مقدم العطاء بسحب عطاءه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت
المودع حقا للجهاز دون حاجة الي اذار او الالتجاء الي القضاء او اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل علي
حصول ضرر.

❖ مسئولية الشركة عن اعمالها:

تكون الشركة مسئولة عن الاضرار التي قد تترتب على وجود أي عيوب فنية للأصناف التي تم توريدها، وتحمل كامل المسؤولية عما يحدث من اضرار بسبب هذه العيوب وسيتم تحميل الشركة بالمصاريف التي ستتحملها الجهة الإدارية إذا ظهرت أي عيوب فنية تحول دون استخدام الأصناف.

❖ طريقة التقييم:

• يتم الترسية على العطاء المطابق للشروط والمواصفات الفنية والاقبل سعرا.

❖ التنفيذ ومقابل التأخير:

علي الشركة التي ابرم معها العملية ان تقوم بتوريد الأصناف / تنفيذ الاعمال موضوع التعاقد في المواعيد المتفق عليها في العقد وامر التوريد الصادر لها وإذا تقاعست أو تأخرت في التوريد موضوع التعاقد أو نفذتها على نحو غير متفق عليه أو إذا امتنعت عن تنفيذ أي التزام ناشئ عن التعاقد يكون لجهة التعاقد الحق في مصادرة التأمين النهائي فضلا عن حق الجهة في الرجوع على الشركة بمقابل التأخير طبقا لما ورد بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية.

❖ مخالفة شروط التعاقد:

يجوز للجهة الإدارية فسخ العقد او تنفيذه على حساب الشركة المتعاقدة إذا اخلت بأي شرط جوهري من شروطه ويكون الفسخ او التنفيذ على حساب الشركة بقرار من السلطة المختصة وتعلن بموجب كتاب يرسل بالبريد الالكتروني او الفاكس بحسب الأحوال على عنوانها المبين بالعقد.

❖ الشكاوى:

يحق لمقدمي العطاءات /العروض التقدم للجهاز كتابة بأي شكوى يراها بشأن أي اجراء من اجراءات التعاقد وذلك وفقا لما تنص عليه المادة (٥) من قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة (٦) من لائحته التنفيذية.

❖ احقية الجهاز:

للجهاز الحق في فسخ العقد ومصادرة التأمين النهائي بالإضافة إلى المطالبة بتعويض دون الحاجة إلى إنذار أو اتخاذ أي إجراء قانوني إذا ما استخدم المفاوض الغش أو التلاعب مع الجهاز مع اتخاذ كافة الإجراءات الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

❖ مكونات العطاء .

يقدم العطاء في مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي موضحا عليه اسم الشركة وبيانات العملية على ان يحتوي كل مظروف على البيانات الآتية:

١- العطاء الفني:

يراعي الا يحتوي المظروف الفني على أية أسعار مالية وسيتم استبعاد أي عطاء يتضمن في مظروفه الفني ذلك - يجب ان يحتوي المظروف الفني على المستندات الآتية:

١- ما يفيد بالتسجيل على بوابة التعاقدات العامة.

٢- يجب ان يشمل على جميع المواصفات الفنية للأصناف الموردة طبقا للشروط الواردة بكراسة الشروط.

- ٣- يوضح بالعرض الفني النوع أو الماركة وجهة الصنع أمام كل صنف بالنموذج المعد لذلك .
- ٤- ما يفيد سداد التأمين المؤقت باسم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
- ٥- شهادة استيفاء نسبة المكون الصناعي المصري الصادرة عن اتحاد الصناعات المصرية (أن وجد) .
- ٦- شهادة من البنك معتمدة ومختومة برقم حساب الشركة طرفهم وأسم البنك والفرع الذي سيتم عليه صرف مستحقات الشركة.
- ٧- تلتزم الشركات بتقديم عينات في البنود المطلوب لها عينات وفي حالة عدم تقديمها سيتم رفض العطاء المقدم.
- ٨- بيان بالشكل القانوني للشركة مقدمة العطاء والمستندات الدالة على قيامها قانونا.
- ٩- شهادة التسجيل لدي مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة).
- ١٠- البطاقة الضريبية سارية / وآخر إقرار ضريبي.
- ١١- السجل التجاري ساري.
- ١٢- شهادة وزارة التجارة والصناعة (السجل الصناعي) ساري ان وجد.
- ١٣- المستندات الدالة على سابقة الاعمال في نفس مجال العملية المطروحة ولا تشترط في الشركات الصغيرة او المتناهية الصغر.
- ١٤- يلزم ان تكون الشركة المتقدمة مسجلة بمنظومة الفاتورة الالكترونية تطبيقا للمادة رقم (٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد ، وان تقدم شهادة مصلحة الضرائب الدالة علي ذلك
- ١٥- صورة من عقد تأسيس الشركة ومن نظامها الأساسي.
- ١٦- قائمة المركز المالي الحالي معتمدة من المحاسب القانوني لها.
- ١٧- استثمار ١٤ س الدالة على الوكالة (في حالة التوكيل) .
- ١٨- يجب تأكيد الشركة على توافر الاصناف الواردة بعطاءها بالأسواق او توفيره عن طريق الاستيراد (في حالة المنتج المستورد).

وإذا رأت اللجنة المشكلة أن تقوم لجنة فنية بزيارة أي من مواقع الشركات المتنافسة بقصد المعاينة فعلي الشركة ان تؤمن لها إذن لذلك الغرض.

٢- العطاء المالي:

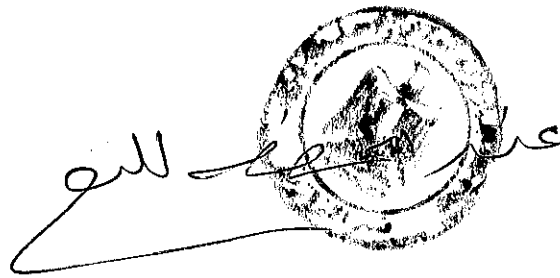
يجب ان يحتوي المظروف المالي على المستندات الآتية:

- ١- السعر الاساسي بالجنيه المصري وبطريقة تبين السعر التفصيلي والإجمالي ويكون شامل كافة الضرائب والتكاليف، والمصروفات، والرسوم، والدمغات.
- ٢- في حالة عدم إيضاح شمول الأسعار بضريبة القيمة المضافة تعتبر الأسعار شاملة لها.
- ٣- علي المورد ان يوضح اية عناصر يكون لها تأثير في القيمة المالية للعرض.

عبد محمد
خبر محمد

شروط التعاقد

١. يلزم تقديم عينات لجميع البنود على ان يتم تقديمها في جلسة الفرض الفني.
 ٢. في حالة عدم تقديم عينة للبند يتم رفض عرض البند المتقدم به المورد.
 ٣. التسليم: بمخازن الجهاز - طريق صلاح سالم - مدينة نصر.
 ٤. مدة التوريد ٣٠ يوم من استلام امر التوريد.
 ٥. هذه العملية قابلة للتجزئة.
 - ٦- شروط الدفع : بموجب تحويل بنكي وذلك بعد الفحص والاستلام بموجب فاتورة مقدمة من الشركة مرفقا بها شهادة التأمينات الاجتماعية وشهادة القوى العاملة .
- علي ان يكون البرنامج الزمني المتوقع لهذه العملية كما يلي (مرفق بالصفحة القادمة).



العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

البرنامج الرئيسي للمنافسة العامة رقم (٢) والخاصة بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٣	
تاريخ النشر :	جريدة الجمهورية : الاثنين ٢٠٢٥/١١/٣
مدة تقديم العطاءات	من الاثنين ٢٠٢٥/١١/٣ حتى الأحد ٢٠٢٥/١١/٢٣
تاريخ لجنة الفض الفني	الأحد ٢٠٢٥/١١/٢٣
تفريغ العروض الفنية في كشوف (٢ يوم)	الاثنين والثلاثاء ٢٠٢٥/١١/٢٤ و ٢٠٢٥/١١/٢٥
مراجعة العروض الفنية بعد التفريغ (٢ يوم)	الأربعاء ٢٠٢٥/١١/٢٦ و الخميس ٢٠٢٥/١١/٢٧
محضر الإحالة للفنيين	الخميس ٢٠٢٥/١١/٢٧
مدة إعداد التقرير الفني (١٠ أيام)	من الخميس ٢٠٢٥/١١/٢٧ حتى الأحد ٢٠٢٥/١٢/٧
تاريخ لجنة البت الفني	الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/١٠
مدة الإعلان عن نتيجة البت الفني (أسبوع)	من الأحد ٢٠٢٥/١٢/١٤ حتى السبت ٢٠٢٥/١٢/٢٠
إخطار الموردين بموعد لجنة الفض المالي	الاثنين ٢٠٢٥/١٢/٢٢
تاريخ لجنة الفض المالي	الخميس ٢٠٢٥/١٢/٢٥
تفريغ العروض المالية بكشوف (٢ يوم)	الأحد ٢٠٢٥/١٢/٢٨ و الاثنين ٢٠٢٥/١٢/٢٩
مراجعة تفريغ العروض المالية بعد التفريغ (٢ يوم)	الثلاثاء ٢٠٢٥/١٢/٣٠ و الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/٣١
إعداد المحاضر والتقارير المالية (أسبوع)	من الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/٣١ حتى الثلاثاء ٢٠٢٦/١/٦
لجنة البت المالي	الثلاثاء ٢٠٢٦/١/٦
الإعلان عن نتيجة البت المالي (أسبوع)	من الاثنين ٢٠٢٦/١/١٢ حتى الأحد ٢٠٢٦/١/١٨
إخطار ترسية	الخميس ٢٠٢٦/١/٢٢
تسليم أمر التوريد	الخميس ٢٠٢٦/١/٢٩

التأمين المؤقت : ١٠٠٠ جنيه

ثمن كراسة الشروط والمواصفات : ٣٥٧,٨٦ جنيه

قسم النشر



(إقرار وإلزام)

السادة / الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تحية طيبة وبعد ...

بالإشارة إلى المناقصة العامة رقم (١) للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

والخاصة بعملية

تتعهد شركة /

علي سداد قيمة شهادة التأمينات الاجتماعية والعمالة غير المنتظمة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

شركة /

التوقيع /

A handwritten signature in black ink is written over a circular official stamp. The stamp contains Arabic text and a central emblem, likely representing the Ministry of Planning and Economic Cooperation.

(العطاء المالي)

للمناقصة العامة رقم (١)
للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن

توريد احتياجات الخامات اللازمة

لقسم السباكة

عبدالله بن علي

العطاء المالي
المناقصة العامة رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦
بشأن توريد احتياجات خامات اللازمة لقسم السباكة

م	اسم الصنف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
١	أكره خلاط مشرشر جاكور او جولد او ما يماثلها	بالعدد	٢٠٠		
٢	قلب خلاط ٢/١ بوصة جولد أو إيطالي او ما يماثلها	بالعدد	٢٠٠		
٣	قلب خلاط ٣,٥ لينيه جولد أو إيطالي او ما يماثلها	بالعدد	١٠٠		
٤	محبس زاوية ٢/١ بوصة نحاس	بالعدد	١٠٠		
٥	سيفون ١,٥ بوصة	بالعدد	١٠٠		
٦	حنفية بلية ٢/١ بوصة تركي او إيطالي او ما يماثلها	بالعدد	١٠٠		
٧	جلبة ٢/١ * ٢/١ بوصة نحاس	بالعدد	٤٠		
٨	سدلي بلاستيك	بالعدد	٢٠		
	الاجمالي				

يلزم تقديم عينات في البنود المذكورة وسيتم رفض البند الغير مقدم عينه ويتم الاخذ بالعيينة في حاله البت الفني بين الشركات.

- يجب ان تكون الأدوات من ماركات معتمده ومشهود لها بالكفاءة وتم توريدها لجهات حكومية مماثله.


- مدته التوريد : ٣٠ يوم من تاريخ استلام امر التوريد.

- العملية قابله للتجزئة.

- يتم التوريد لمخازن الجهاز بحد أقصى ٣٠ يوم من استلام امر التوريد .

- شروط الدفع : تحويل بنكي وذلك بعد الفحص والاستلام بموجب فاتورة مقدمة من الشركة

مرفقا بها شهادة التأمينات الاجتماعية وشهادة القوى العاملة .


للمع

مشروع عقد
توريد احتياجات الخامات اللازمة لقسم السباكة

انه في يوم الموافق / / تحرر فيما بين كل من:-

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومقره طريق صلاح سالم - مدينة نصر القاهرة بصفتها المتعاقد وهي الجهة المعنية المستفيدة من عملية توريد احتياجات الخامات اللازمة لقسم السباكة بالمناقصة العامة رقم (١) للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ ويمثله التوقيع على هذا العقد اللواء/ خيرت محمد بركات بصفته / رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
(طرف أول)

٢- شركة ومقرها..... وشكلها قانونا والمصنفة

.....
سجل تجاري رقم بطاقة ضريبية رقم تليفون رقم
..... فاكس بريد الكتروني ويمثلها السيد /
السيدة..... بطاقة رقم قومي بصفته / بصفتها المتعاقد
بموجب بصفته / بصفتها معها.

(طرف ثان)



حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على توريد احتياجات الخامات اللازمة لقسم السباكة بالمناقصة العامة رقم (١) للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقا لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداداه للقيام بذلك وإتمامه وفقا للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات و(العطاء / العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول .

- وفي ضوء اعتماد السلطة المختصة لإجراءات طرح المناقصة العامة رقم (١) للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ بتاريخ / /
٢٠. وفقا لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، و(الإعلان / الدعوة / طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ / / ٢٠ بشأن المناقصة العامة رقم (١) للعام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ للتعاقد على توريد احتياجات الخامات اللازمة لقسم السباكة .

ووفقا لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة البت في المناقصة بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول (العطاء / العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره)، والذي تمت الترسية بناء عليه، باعتباره (الأفضل شروطا والأقل سعرا ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ / / ٢٠

وقد اقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما اتفاقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و(العطاء العرض المقدم من الطرف الثاني، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر لجنة البت في المناقصة رقم (..... لسنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦) وأمر التوريد المؤرخ / / ٢٠ جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمة ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه:

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة

البند الرابع

سدد الطرف الثاني مبلغ إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقدره.....) بما يعادل نسبة (٥٪) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك ب خطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / فرع خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد/ خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدي بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد.

ويظل هذا التأمين سارية طوال مدة العقد لا يرد الطرف الثاني إلا بعد انتهاء كافة التزاماته .

البند الخامس

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن الجهاز وعنوانها صلا سالم وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد)، كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفي حالة إخطاره بتسليم الأصناف في غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعليه لردها إليه.

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم..... الموافق..... في تمام الساعة..... موعداً لانعقاد اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني، وإذا رفضت اللجنة صنفه أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابة ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدل منها خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥٪) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً للأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة التشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

البند الثامن

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة..... تبدأ من تاريخ..... ضد عيوب الصناعة .

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعليا خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوما تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك..... فرع..... وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقا لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يتجاوز (١٥٪) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

البند الحادي عشر

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولا عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثاني عشر

كلف الطرف الأول (السيد / السيدة)..... بصفتها / بصفتها الوظيفية..... بموجب القرار رقم الصادر في..... مسئولا / مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجة الى إخطار أو إذن مسبق.

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام يحق للطرف الأول توقيع أي من الإجراءات المنصوص عليها في البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يتجاوز..... من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره الأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقا للآتي:.....

ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كليا أو جزئية.

البند السادس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو إنهاؤه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند التاسع عشر

أتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسؤول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته واتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.

- ٢- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي في مالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.

- ٣- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف. وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهري من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصص ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند الواحد والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.

- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ، أو ممارسات احتيالية أو فساد أو اختصار من قبل الطرف الثاني.

- ٣- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر



البند الثاني والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولوائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائية وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارية خاصة يكون البند على النحو التالي:

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد. في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائية وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارية عامة يكون البند على النحو التالي
تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الرابع والعشرون

يلتزم طرفي هذا العقد بأي تعديلات قد تجريها إدارة الفتوى بمجلس الدولة على هذا العقد.

البند الخامس والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند السادس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم

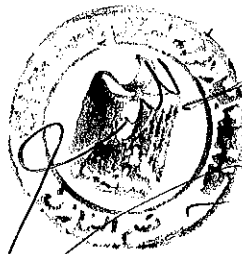
الطرف الأول المشتري

الطرف الثاني البائع

الاسم :

الصفة :

التوقيع :



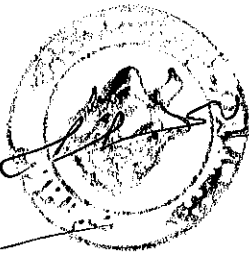
الاسم :

الصفة :

التوقيع :

كراسة الإشتراطات العامة

مكتبة
للبيع



٢. تكتب أسعار العطاء بالحبر الجاف أو السائل أو الطباعة رقماً وحرفاً باللغة العربية ويكون سعر الوحدة في كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عدداً، أو وزناً أو مقاساً أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل في الوحدة .
ويجب أن تكون قائمة الأسعار مؤرخة وموقعة من مقدم العطاء .
٣. لا يجوز الكشط أو المحو في جدول الفئات وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وحرفاً وتوقيعه.

٤. لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنوده أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه .

٥. وإذا رغب في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني
٦. ولا يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية .

٧. الفئات التي حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات أيًا كان نوعها التي يتكيدها بالنسبة إلى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتنفيذ جميع الأعمال وتسليمها للجهاز وتتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريف الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى .

ثانياً : في جميع الحالات التي يشتمل فيها موضوع التعاقد على توريد أو تركيب أصناف أو مهمات مستوردة من الخارج - فيجب أن يقدم مع الفاتورة أو المستخلص المستندات الدالة على تمام سداد كافة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لذلك .

ثالثاً : على مقدمي العطاءات ضرورة تضمين المظروف الفني جميع البيانات الفنية وغيرها من البيانات والمعلومات والمستندات المطلوبة بما في ذلك المستندات الدالة على سابقة الخبرة والقيود في المكاتب أو السجلات أو النقايات أو الاتحادات التي يكون القيد فيها واجباً قانوناً .

رابعاً : وإذا رغب مقدمو العطاءات في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبت في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني .

خامساً : في حالة طلب تقديم عينات مع العطاءات فيجب أن تكون من حجم أو مقاس أو وزن يسمح بالفحص وأن تنطبق عليها المواصفات ويكون لمقدمي العينات الحق في استردادها في خلال أسبوعين من تاريخ أخطارهم برفضها بكتاب موصى عليه وإلا أصبحت ملكاً للجهاز دون مقابل

سادساً : يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الجهاز وحتى نهاية مدة سريان العطاء المحددة باستمارة العطاء المرفقة للشروط . إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت المودع حقاً للجهاز دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو أقامه الدليل على حصول ضرر .

سابعاً : كل عطاء مقدم من شركة يجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد تأسيسها ومن نظامها الأساسي وعند تقديم عطاء من منشأة تجارية لأكثر من شخص واحد فيجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد المشاركة وفي كلتا الحالتين يجب أن ترافق الصورة المقدمة بيان بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة أو المنشأة ومدى هذا الحق وحدوده وأسماء المسؤولين مباشرة عن تنفيذ شروط العقود وأمضاء الإيصالات وأعطاء المخالصات باسم الشركة أو المنشأة ونماذج من إمضاءاتهم .

الشروط العامة

أولاً: تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي.

أ - يحتوى المظروف الفني على:-

١. التأمين المؤقت.
 ٢. البيانات والمستندات التي يجب توافرها للتحقق من مطابقة العرض الفني للشروط والمواصفات المطروحة وتوافر الكفاية الفنية والمقدرة المالية لدى مقدمي العروض بما يتناسب مع طبيعة موضوع التعاقد وعلى الأخص .
 ٣. جميع البيانات الفنية عن العرض المقدم.
 ٤. طريقة التنفيذ.
 ٥. البرنامج الزمني للتنفيذ ومدته .
 ٦. الكتالوجات والبيانات الخاصة بمصادر ونوع المواد والمهمات والمعدات والأجهزة المقدم عنها العرض .
 ٧. بيان مصادر ونوع المواد والمهمات والمعدات والأجهزة التي تم استخدامها في التنفيذ .
 ٨. قائمة بقطع الغيار ومستلزمات التشغيل مع بيان معدلات استهلاكها .
 ٩. بيانات كاملة عن الشركات التي قد يسند إليها جزء من التنفيذ .
 ١٠. المستندات الدالة على وجود مركز صيانة معتمد .
 ١١. سابقة الاعمال .
 ١٢. بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد (القيد في السجل التجاري أو الصناعي أو سجل المستوردين ٠٠٠) وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجبا قانونيا حسب الاحوال .
 ١٣. بطاقة عضوية الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء .
 ١٤. شهادة التسجيل بضريبة القيمة المضافة لدى مصلحة الضرائب .
 ١٥. البطاقة الضريبية .
 ١٦. بيان الشكل القانوني للجهة مقدمة العطاء والمستندات الدالة على قيامها قانونا .
- ب- يحتوى المظروف المالي على:-

١٧. قوائم الأسعار وطريقة السداد وقيمة الصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التي تؤثر في القيمة المالية للعرض وفقاً لما تقتضيه شروط الطرح .
١٨. تقدم العطاءات موقعة من أصحابها على نموذج العطاء المختوم بخاتم الجهاز ، ويجب أن يثبت على كل من مظروفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج ، ويوضع المظروفين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه أسم وعنوان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - صلاح سالم - مدينة نصر وأن بداخله المظروف الفني والمظروف المالي لجلسة يوم / / ويكون تقديم العطاءات إما بأرسالها بالبريد الموصي عليه خالصة الأجرة أو وضعها داخل الصندوق المختص لوضع العطاءات بالجهة أو تسليمها لقلم المحفوظات بها بموجب إيصال يثبت فيه تاريخ التسليم وساعته

وعلى مقدم العطاء مراعاة ما يلي
١. في إعدادة لقائمة الأسعار (جدول الفئات) التي يتم وضعها داخل المظروف المالي

ثامناً : وإذا كان العطاء مقدماً من شخص طبيعي أو معنوي فيجب أن ترافق العطاء صورة معتمدة من بطاقته الضريبية ومن شهادة تسجيله لدى مصلحة الضرائب العامة المصرية .

تاسعاً : يجب أن تصل العطاءات الى لجنة فض المظاريف في ميعاد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم المحدد بالأعلان لفتح المظاريف الفنية ولا يعتد بأي عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الميعاد المذكور - ولا يسرى ذلك على أي تعديل لصالح الجهاز يقدم من صاحب أقل العطاءات المطابقة للشروط والمواصفات طالما أنه لا يؤثر في أولوية العطاء

عاشراً : يكون للجهاز الحق في مراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وإجراء التصحيحات المادية إذا اقتضى الأمر ذلك ويعول على السعر المبين بالحروف ولا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن أقل عطاء يقدم في المناقصة .

حادي عشر : تكون العطاءات المقترنة بتسهيلات ائتمانية محل اعتبار عند البت في أولوية العطاءات .

ثاني عشر: يكون توريد الأصناف في المواعيد والأماكن المبينة بقائمة الأسعار ، وإذا كان التسليم بمخازن الجهاز فيجب أن يشمل السعر تكلفة الأصناف ورسوم الجمارك وجميع أنواع الرسوم الأخرى وضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب السارية وقت تقديم العطاء ومصروفات النقل الداخلي بحيث تسلم الأصناف لمخازن الجهاز خالصة من جميع الضرائب والرسوم والمصروفات .

ثالث عشر : يكون الترخيص بصرف مبالغ مقدماً من قيمة التعاقد بموافقة السلطة المختصة ووفقاً لشروط الطرح طبقاً للمادة (٤٤) من قانون ١٨٢ والمادة (٩٢) من لائحته التنفيذية وبشرط أن يكون الدفع المقدم مقابل خطاب ضمان مصرفي معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وسأرى المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ ويستثنى من شرط تقديم خطاب الضمان المشار إليه حالات التعاقد التي تتم بين جهتين من الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

رابع عشر : يراعى عند المفاضلة والمقارنة بين العطاءات أهلية فائدة تعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي وقت البت في المناقصة الى قيمة العطاءات المقترنة بالدفع المقدم وذلك عن المبالغ المطلوب دفعها مقدماً وتحسب الفائدة عن المدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلي .

خامس عشر : في الحالات التي تكون فيها بداية تنفيذ العقد معلقة على تحقق أكثر من واقعة من بينها صرف الدفعة المقدمة فلن يتم صرفها الا بعد تحقق جميع الوقائع الأخرى .

التأمينات :-

- تؤدي التأمينات عن طريق منظومة الدفع الإلكتروني أو بخطاب ضمان بنكي غير مشروط او طبقاً لما تنص عليه المادة (٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .
- إذا كان التأمين خطاب ضمان وجب أن يصدر من أحد المصارف المحلية المعتمدة وألا يقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهاز مبلغاً يوازي التأمين المطلوب وأنه مستعد لأدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أية معارضة من مقدم العطاء .

• إذا كانت خطابات الضمان محددة المدة فيجب ألا تقل مدة سريانها عن ثلاثين يوما على الأقل بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاءات وبالنسبة للتأمين النهائي يكون سريان خطاب الضمان لمدة تبدأ من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء مدة العقد بثلاثة أشهر ، إلا إذا اتفق على غير ذلك .

• يجوز لمقدم العطاء طلب خصم قيمة التأمين من مبالغ مستحقة له لدى الجهاز بشرط أن تكون صالحة للصرف وقت تقديم العطاء أو وقت تقديم الطلب بالنسبة للتأمين النهائي .

• يكون سداد التأمين النهائي خلال المدة المحددة لذلك بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة - ويجوز بناء على طلب صاحب العطاء المقبول أن تخصص قيمة التأمين النهائي من المبالغ المسددة على ذمة التأمين المؤقت المقدم عن ذات العملية ، وإذا تجاوزت تلك المبالغ قيمة التأمين النهائي المستحق فيتم رد الزيادة بغير طلب خلال فترة لا تجاوز سبعة أيام عمل من تاريخ إتمام التسوية اللازمة ولا يحصل التأمين النهائي إذا قام صاحب العطاء المقبول بتوريد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلتها الجهة الإدارية المتعاقدة نهائيا خلال المدة المحددة لإيداع التأمين النهائي أما إذا كان التوريد المقبول عن جزء من الأصناف المشار إليها وكان ثمنه يكفي لتغطية قيمة التأمين النهائي فيخصص من ثمن الجزء المورد ما يعادل قيمة هذا التأمين من مجموع قيمة العطاء ويحتفظ به لدى الجهة المتعاقدة بمثابة تأمين نهائي حتى تمام تنفيذ العقد

• يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناء على طلب صاحب الشأن استبدال التأمين المؤقت أو النهائي المسدد منه بأحد صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه اللائحة ويراعى ألا تنقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسؤوليته طبقا للغرض المقدم عنه التأمين

إجراءات تنفيذ العقود :-

• تبدأ المدة المحددة للتوريد من اليوم التالي لإخطار المورد بأمر التوريد - إلا إذا اتفق على خلاف ذلك ويكون إخطار الموردين في الخارج بموجب برقيات تؤيد بكتاب لاحق على أن يتضمن أمر التوريد الأصناف والكميات والفئات ومكان التسليم ومواعيد بدء التوريد وانتهائه .

• تبدأ المدة المحددة لتنفيذ عقود الأعمال من التاريخ الذي يسلم فيه الموقع للمقاول خاليا من الموانع وإذا لم يحضر المقاول أو مندوبه لتسلم الموقع في التاريخ الذي تحدده له في أمر الإسناد فيحرر محضر بذلك ويعتبر هذا التاريخ موعدا لبدء تنفيذ العمل .

• يجوز للجهاز فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد إذا أخل بأي شرط من شروطه ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار من السلطة المختصة يخطر به بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين في العقد .

• يحق للجهاز تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص في حدود (٢٥ ٪) لعقود المقاولات و (١٥ ٪) لباقي العقود بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للمتعاقد الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك .

شروط تنفيذ عقود مقاولات الأعمال

- يلتزم المقاول باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بتنفيذ موضوع التعاقد كما يكون مسئولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الجهة الإدارية بإبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط .
- يلتزم المقاول أيضاً باتخاذ كل ما يكفل منع الإصابات أو حوادث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد وتعتبر مسئوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل للجهة الإدارية وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للجهة الإدارية الحق في تنفيذها على نفقته
- يلتزم المقاول بأن يتحرى بنفسه طبيعة الأعمال وعمل كل ما يلزم لذلك من اختبارات وغيرها للتأكد من صلاحية المواصفات والرسومات والتصميمات المعتمدة وعليه إخطار الجهاز في الوقت المناسب بملاحظته عليها ويكون مسئولاً تبعاً لذلك عن صحة وسلامة جميع ما ورد بها كما لو كانت مقدمة منه .
- المقادير والأوزان الواردة بجدول الفئات هي مقادير وأوزان تقريبية قابلة للزيادة أو النقص تبعاً لطبيعة العملية والغرض منها هو بيان مقدار العمل بصفة عامة والمبالغ التي تسدد للمقاول تكون على أساس الكميات التي تنفذ فعلاً سواء كانت تلك الكميات أقل أم أكثر من الواردة بالمقاييس أو الرسومات وسواء نشأت الزيادة أو العجز عن خطأ في حساب المقاييس الابتدائية أو عن تغييرات أدخلت في العمل طبقاً لأحكام العقد .
- يجب في جميع الحالات ألا يؤثر ذلك على أولوية المقاول في ترتيب عطائه .
- يعتبر المقاول مسئولاً عن التحري بنفسه عن صحة المقادير والأوزان وتعتبر كل فئة من الفئات المدرجة بجدول الفئات ملزمة للمقاول أثناء العقد وغير قابلة لإعادة النظر لأي سبب ولا يكون للمقاول حق طلب مبالغ زيادة أو تعويضات مهما كانت خسارته أو تكبدته مصروفات إضافية .
- يقوم مهندس الجهاز بعملية القياس أو الوزن للأعمال أثناء سير العمل بالاشتراك مع المقاول أو مهندسه أو مندوبه ويتم التوقيع بصحة المقاسات والأوزان من الأثنين فإذا تخلف المقاول أو مندوبه بعد إخطاره يلزم بالمقاسات والأوزان التي يجريها مهندس الجهاز .
- يلتزم المقاول بإنهاء الأعمال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماماً للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة - فإذا تأخر جاز للسلطة المختصة إذا اقتضت المصلحة العامة إعطاء مهلة إضافية لإتمام التنفيذ على أن يتم خصم مقابل التأخير طبقاً لما تنص عليه المادة (٤٨) من قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة (٩٨) من لائحته التنفيذية اعتباراً من بداية هذه المهلة وإلى أن يتم التسليم الابتدائي .
- إذا اخل المقاول بأي شرط من شروط العقد أو أهمل أو أغفل القيام بأحد التزاماته المقررة ولم يصلح أثر ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انذاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين بالعقد بالقيام بإجراء هذا الإصلاح كان للجهاز الحق في اتخاذ أحد الإجراءات التالية :-
- (أ) فسخ العقد
- (ب) سحب العمل من المقاول وتنفيذه على حسابه .



❖ يجوز بموافقة الجهاز أن يصرف للمقاول دفعات تحت الحساب تبعاً لتقدم العمل وعلى النحو الآتي :-

- (أ) بواقع (٩٥ %) من القيمة المقررة للأعمال التي تمت فعلاً مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع الفئات الواردة بالجدول كما يجوز صرف ال (٥ %) الباقية نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت .
- (ب) بواقع (٧٥ %) من القيمة المقررة للمواد التي وردها المقاول لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلاً بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافقاً عليها وأن تكون مشونة بموقع العمل في حالة جيدة بعد إجراء الجرد الفعلي اللازم وذلك من واقع فئات العقد ، وتعامل كالمشونات المواد التي تورد لموقع العمل صالحة للتركيب إلى أن يتم تركيبها .

(ج) بعد تسلم الأعمال مؤقتاً يقوم الجهاز بتحرير الكشف الختامية بقيمة جميع الأعمال التي تمت فعلاً ويصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة ما يستحقه بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب أو أية مبالغ أخرى مستحقة عليه .

(د) عند تسلم الأعمال نهائياً بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المحضر الرسمي الدال على ذلك يسوى الحساب النهائي ويدفع للمقاول باقي حسابه بما في ذلك التأمين النهائي أو ما تبقى منه .

(هـ) يضمن المقاول الأعمال موضوع العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة من تاريخ التسليم المؤقت وذلك دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر والمقاول مسئول عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته وإذا قصر في إجراء ذلك فللجهاز أن يجريه على نفقته وتحت مسئوليته .

(و) قبل انتهاء مدة الضمان بوقت مناسب يخطر المقاول الجهاز كتابة للقيام بتحديد موعد للمعاينة ومتى تبين أن الأعمال قد نفذت مطابقة للمواصفات بحالة جيدة فيتم تسليمها نهائياً ، وعند اتمام التسليم النهائي يدفع للمقاول ما قد يكون مستحقاً له من مبالغ ويرد إليه التأمين النهائي أو ما تبقى منه .

(هـ) على المقاول أن يسدد اشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة عن كل مستخلص مستحق الصرف ، و عليه تقديم الشهادة التي تفيد سداد الاشتراكات المستحقة على كل مستخلص سيتم تعليق صرف كل مستخلص على تقديم المقاول للشهادة السابق الإشارة إليها ، كما يعلق صرف الدفعة النهائية طبقاً لختامي الأعمال على تقديم الشهادة الدالة على سداد مستحقات الهيئة عن المقاول .

شروط تنفيذ عقود التوريد

• يلتزم المورد بتوريد الأصناف المتعاقد عليها في الميعاد أو المواعيد المحددة خالصة جميع المصروفات والرسوم ومطابقة لأمر التوريد والمواصفات أو العينات المعتمدة ويتسلم أمين مخزن الاستقبال ما يتم توريده بالعدد أو الوزن أو المقاس بحضور المورد أو مندوبه ويعطى عنه إيصالاً مؤقتاً مختوماً بخاتم الجهة الإدارية موضحاً به اليوم والساعة التي تم فيها التوريد ويقرر فيه حالة الأصناف من حيث سلامتها وذلك لحين إخطار المورد بميعاد اجتماع لجنة الفحص ليتمكن من حضور إجراءات الفحص والاستلام النهائي .



• يلتزم المورد بأن يقدم فاتورة الأصناف من أصل وصورتين .

• إذا رفضت لجنة الفحص صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو العينات المعتمدة يخطر المورد ويلتزم المورد بسحب الأصناف المرفوضة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ اليوم التالي للإخطار - فإذا تأخر في سحبها يتم تحصيل مصروفات تخزين بواقع (٢٪) من قيمة الأصناف عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه لمدة أقصاها أربعة أسابيع وبعد انتهاء هذه المدة تتخذ إجراءات بيعها لحساب المورد ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً له .

• إذا تأخر المورد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد - ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة - فيجوز للسلطة المختصة إعطاء مهلة إضافية للتوريد .

• على أن يتم خصم مقابل التأخير طبقاً للمادة (٤٨) من قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة (٩٨) من لائحته التنفيذية كما يلي :

١. في مقاولات الأعمال :

أ. إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (١٪) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل تأخير بنسبة (١٪) من قيمة الاعمال أو الختامي أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

- ب . تزداد نسبة تحصيل مقابل التأخير من قيمة الاعمال او الختامي او من قيمة الجزء المتأخر ، بحسب الأحوال بنسبة مدة التأخير ذاتها والى ان تصل الى (١٠٪) من المدة الكلية للتنفيذ .
- ج . اذا جاوزت مدة التأخير نسبة (١٠٪) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل التأخير بنسبة (١٥٪) من قيمة الاعمال او الختامي ، او من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

٢. في باقي العقود :

- أ. اذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (٣٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (١٪) من قيمة العقد ، او من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .
- ب . اذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (٦٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (٢٪) من قيمة العقد ، او من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .
- ج- اذا لم تجاوز مدة التأخير نسبة (١٠٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (٣٪) من قيمه العقد ، او من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .
- د . اذا جاوزت مدة التأخير نسبة (١٠٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل التأخير بنسبة (٥٪) من قيمة العقد ، او من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

❖ وفي حالة عدم قيام المورد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية يتم اتخاذ احد

الإجراءات التالية:

- (أ) شراء الأصناف التي لم يقيم المورد بتوريدها من غيره على حسابه .
- (ب) انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف .
- وفي هاتين الحالتين يصبح التأمين النهائي من حق الجهاز ويكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به - بما في ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية .
- إذا تأخر المورد عن توريد أصناف تعاقد على توريدها إلى ما بعد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد فيها يتم إخطاره بإلغاء العقد عن الكمية الباقية وتطبق أحكام القانون .



استلام الأصناف

يلتزم المورد على حسابه بإحضار العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها إلى أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضوره أو بحضور مندوبه في الموعد المحدد وفي حالة تخلفه فيكون لمدير المخازن أو لجنة الفحص الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة على حساب المورد لتسليم الأصناف وتسليمها إلى المخازن وتصحيح الفاتورة إذا اقتضى الأمر ذلك دون أن يكون للمورد حق الاعتراض

❖ [طبقاً للمادة (١١٢) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨] والتي تنص على

يجوز قبول الأصناف إذا كانت نسبة التباين لا تزيد على (١٠٪) عما هو مطلوب بالمواصفات المتعاقد على أساسها بشرط أن تكون الحاجة ماسه لقبول الصنف أو الأصناف رغم ما بها من تباين وان يكون السعر بعد الخفض مناسباً لمثيله في السوق ويجوز للجنة الفحص الاستعانة بفني أو أكثر من الجهات الفنية المتخصصة اذا رأت ضرورة لذلك ويراعي الاتي:

الأصناف التي تكون نسبة التباين في مواصفاتها حتى (٢٪) يكون قبولها بخصم مقدار الخفض في الثمن الذي قدرته اللجنة .

- ١ - الأصناف التي تكون نسبة التباين في مواصفاتها أكثر من (٢٪) حتى (٥٪) يكون قبولها بخصم مقدار الخفض في الثمن الذي قدرته اللجنة مضافاً إليه مقابل تباين مقداره (٥٠٪) من هذا المقدار .

٢- الأصناف التي تكون نسبة التباين في مواصفاتها أكثر من (٥٪) حتى (١٠٪) يكون قبولها بخصم مقدار الخفض في الثمن الذي قدرته اللجنة مضافا إليه مقابل تباين مقداره (١٠٠٪) من هذا المقدار .

• علي ان يكون القبول بموافقة لجنة البت والسلطة المختصة وبشرط ان يقبل المورد كتابة هذا الخصم والا فيرفض الصنف وتطبق احكام القانون وهذه اللائحة.

• تخضع جميع العمليات لقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية.

وتكون خطابات الضمان بالصيغة الآتية:

١- خطاب الضمان للتأمين المؤقت:

- السيد/.....
- نتعهد بأن نضمن السيد..... في مبلغ.....جنيه(.....) / للعطاء المقدم منه / منهم عن توريد أو مقالة لوزارة/ مصلحة وأننا مستعدون لأداء هذا المبلغ بأكمله للوزارة أو المصلحة عند أول طلب دون الالتفات إلى أية معارضة في ذلك من قبل صاحب / أصحاب العطاء وهذه الضمانة تظل نافذة المفعول لغاية / / وللجهة الصادرة لصالحها الضمان الحق في تجديد سريانها لمدة أخرى أو أكثر ونقر بأننا بإصدارنا هذه الضمانة لم نتجاوز الحد المعين لمجموع الضمانات المرخص لنا في إصدارها .
- تحريرا في سنة ٢٠٠
- التوقيع

خطاب الضمان للتأمين النهائي:

- السيد/.....
- حيث ان السيد.....
- رسا عليه / عليهم توريد أو مقالة لوزارة/ مصلحة بقيمة..... جنيه فإننا نتعهد بأن نضمن المذكور / المذكورين في مبلغ جنيه قيمة ٥ % من مجموع قيمة العقد المبرم معه / معهم عن هذا التوريد أو هذه المقالة وأننا مستعدون لأداء هذا المبلغ بأكمله للوزارة أو المصلحة عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أية معارضة في ذلك من قبل المتعهد/المتعهدين / المقاول/المقاولين وهذه الضمانة تظل نافذة المفعول لغاية / / وللجهة الصادرة لصالحها الكفالة الحق في طلب تجديد سريانها لمدة أخرى أو أكثر ونقر بأننا بإصدارنا هذه الضمانة لم نتجاوز الحد المعين لمجموع الضمانات المرخص لنا في إصدارها .
- تحريرا في سنة ٢٠٠
- التوقيع

١- خطاب الضمان للدفعة المقدمة :

- السيد/.....
- حيث أن السيد/.....
- رسا عليه / عليهم توريد أو مقالة بقيمة جنيه فإننا نتعهد بأن نضمن بموجب هذا الكتاب المذكور/ المذكورين في مبلغ..... جنيه قيمة الدفعة المقدمة المتفق عليها في العقد المبرم معه / معهم عن هذا التوريد أو هذه المقالة وأننا مستعدون لأداء هذا المبلغ بأكمله للوزارة أو المصلحة دون الالتفات إلى أية معارضة في ذلك من قبل المتعاقد المذكور / المتعاقدين المذكورين / دون الرجوع إليه/ إليهم ويظل هذا الضمان قائما وناظا المفعول من تاريخ صرف الدفعة المقدمة لغاية / / ٢٠٠ ونقر أننا بإصدارنا هذه الكفالة لم نتجاوز الحد المعين لمجموع الكفالات المرخص لنا في إصدارنا .
- تحريرا في سنة ٢٠٠
- التوقيع

توقيع